Assembly/Africa-Arab /Decl.1 (III) Rev.1

ق – ٠٣٣(١٣/١١)/٢١– ع (٠٦٠٧)

القمة العربية الأفريقية الثالثة

الكويت: ١٩ -٢٠ نوفمبر ٢٠١٣

إعـلان الكويـت

نحن قادة البلدان الأفريقية والعربية المجتمعين في القمة الأفريقية العربية الثالثة في مدينة الكويت، دولة الكويت، يومي ١٩ و ٢٠ نوفمبر ٢٠١٣ التي تنعقد تحت شعار: "شركاء في التنمية والاستثمار"؛

إذ نعرب عن امتناننا لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت على كل ما بذله من جهود صادقة لضمان نجاح انعقاد القمة الأفريقية العربية الثالثة **وإذ نؤمن على نحو تام** أنه بفضل حكمة سموه المعروفة والتزامه الثابت ستحرز العلاقات الأفريقية العربية تقدماً كبيراً في كافة المجالات؛

وإذ نثمن عاليا ونعبر عن شكرنا وتقديرنا البالغ لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت على مبادرته الكريمة والمعبرة عن إيمان سموه بتعزيز التعاون العربي الأفريقي في كافة المجالات والتي تمثلت في توجيه سموه للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بتقديم قروض ميسرة للدول الأفريقية بمبلغ مليار دولار أمريكي على مدى السنوات الخمس القادمة، وكذلك استثمار وضمان الاستثمار بمبلغ مليار دولار أمريكي خلال السنوات القادمة في الدول الأفريقية مع التركيز على البنية التحتية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع البنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى.

وإذ نعرب عن خالص التقدير لتخصيص دولة الكويت جائزة مالية سنوية بمبلغ مليون دولار أمريكي باسم المرحوم الدكتور عبد الرحمن السميط التي تخصص للأبحاث التنموية في أفريقيا تحت إشراف مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

وإذ نعرب أيضا عن بالغ امتناننا لحكومة وشعب الكويت على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة والتنظيم الفعال الذي هيأ الظروف الايجابية والمواتية لعقد القمة الأفريقية العربية الثالثة؛

وإذ نهنئ الاتحاد الأفريقي لاحتفاله بالذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي، **ونرحب** بالاحتفال بهذا الحدث التاريخي الهام في تاريخ أفريقيا؛

وإذ نجدد التزامنا بالمبادئ والأهداف المشتركة المنصوص عليها في القانون الأساسي للاتحاد الأفريقي وميثاق جامعة الدول العربية وبتعزيز مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، خاصة المبادئ المتعلقة باحترام السيادة الوطنية للدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، **وإذ نؤكد** التزامنا بحماية حقوق الإنسان واحترام القانون الإنساني الدولي إلى جانب أهدافنا المشتركة للمساهمة الايجابية في السلم والاستقرار والتنمية والتعاون العالمي؛

وإذ نؤكد من جديد التزامنا بتعزيز التعاون بين أفريقيا والمنطقة العربية على أساس الشراكة الإستراتيجية التي تسعى إلى الحفاظ على العدل والسلام والأمن الدوليين، ونعرب عن بالغ انشغالنا إزاء التحديات التي لا تزال قائمة نتيجة النزاعات وانعدام الأمن والاستقرار في بعض أجزاء منطقتنا؛

وإذ ندرك علاقاتنا ومصالحنا المتعددة بحكم الجغرافيا والتاريخ والثقافة؛

وإذ نعرب عن رغبتنا في تعزيز التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحرصنا على إنتظام آلية التعاون؛

وإذ نجدد التزامنا بمواصلة جهودنا في التصدي للتحديات وإزالة العوائق التي تواجه تنشيط وتطوير التعاون الأفريقي العربي وفقاً للمصالح المشتركة من أجل تعزيز المرتكزات التي تصون العلاقات بين بلدان المنطقتين؛

وإذ نؤكد تصميمنا المشترك على تعزيز التعاون جنوب جنوب، وأيضاً التضامن والصداقة بين دولنا وشعوبنا بغية تحقيق تطلعات شعوبنا لتعزيز العلاقات الأفريقية – العربية القائمة على مبادئ المساواة والمصلحة والاحترام المتبادل؛

وإذ نرحب بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية والعربية في الحفاظ على السلم والاستقرار إلى جانب تعزيز احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد في المنطقتين؛

وإذ نعرب عن تقديرنا لدور لجنة العشرة من رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي لدعم وتعزيز الموقف الأفريقي حول إصلاح الأمم المتحدة في إطار توافق إيزلويني وإعلان سرت؛

وإذ نرحب بإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، وقرار مجلس الجامعة على مستوى القمة بأن تكون مملكة البحرين مقراً لهذه المحكمة الأمر الذي يعتبر دعماً لمنظومة العمل العربي في مجال حقوق الإنسان، وتعزيزاً لاحترام وحماية هذه الحقوق في إطار من سيادة القانون والمواثيق الدولية ومبادئ القانون الدولي والشرعة الدولية لحقوق الإنسان؛

وإذ نؤكد مجدداً إدانتنا الحازمة في مواجهة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار بالمخدرات، والقرصنة بما في ذلك رفض دفع الفدية للإرهابيين والاتجار غير المشروع بالأسلحة والبشر، **وإذ نؤكد من جديد** تصميمنا والتزامنا بالعمل معاً في هذا الصدد وتعزيز التعاون والتنسيق بين البلدان الأفريقية والعربية في هذا الشأن؛

وإذ نؤكد حاجة البلدان العربية والأفريقية إلى تبادل المعلومات الأمنية لمكافحة الإرهاب في جميع صوره وأشكاله، وننوه عالياً بالدور المحوري الذي يضطلع به المركز الأفريقي للبحوث والدراسات في مجال مكافحة الإرهاب ومقره الجزائر؛

نرحب بتبرع الملك عبد الله بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين بمبلغ مائة مليون دولار أمريكي لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛

وإذ نؤكد تصميمنا القوي على التصدي بحزم للأسباب الجذرية للنزاعات والعنف في المنطقتين الأفريقية والعربية بهدف توفير بيئة ملائمة لازدهار ورفاهية شعوب المنطقتين؛

وإذ نضع في الاعتبار أن تحديات عمالة الشباب في أفريقيا والمنطقة العربية هيكلية في المقام الأول **ونقر** بالحاجة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى وضع السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي واعتماد السياسات المالية التي من شأنها ضمان الاستدامة وذلك لتعزيز سياسات القضاء على الفقر، بما في ذلك برامج الأهداف التنموية للألفية وأجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥؛

وإذ نثني على قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الثالثة التي عقدت في الرياض – المملكة العربية السعودية في يناير ٢٠١٣، القاضي بزيادة

رأس مال المؤسسات المالية العربية بنسبة ٥٠% بما في ذلك المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ونقدر دور المصرف في تعزيز التنمية في أفريقيا؛

وإذ نرحب بالدعم الذي قدمه الصندوق العربي للمساعدة الفنية للبلدان الأفريقية إلى المفوضية ومختلف مكاتبها الإقليمية مثل مشروع بحث وتطوير الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة (سافجراد)؛

وإذ نلاحظ أن الفجوة الغذائية وانعدام الأمن الغذائي يشكلان عقبة أساسية تؤدي إلى تفاقم وضع بعض شرائح المجتمع المستضعفة أصلا؛

وإذ نعرب عن دعمنا الكامل لتحقيق التكامل الإقليمي من خلال زيادة حجم التجارة والاستثمار بين أفريقيا والعالم العربي وتعميق تكامل السوق، الأمر الذي من شأنه أن يسهم إسهاماً كبيراً في جهود التنمية الاقتصادية المستدامة والتنمية الاجتماعية المتكاملة مثل توفير فرص العمل والحد من الفقر وتدفق الاستثمار المباشر والتنمية الصناعية والإدماج السريع للإقليمين في الاقتصاد العالمي بشكل أفضل؛

وإذ نؤكد على أهمية إستراتيجية الشراكة الأفريقية – العربية وخطة العمل المشتركة ٢٠١١ – ٢٠١٦ التي اعتمدت خلال قمتنا الثانية في ٢٠١٠ في ليبيا **وإذ نؤكد من جديد** التزامنا بالتعجيل بتنفيذ الإستراتيجية والخطة؛

وإذ نعيد التأكيد على الحاجة إلى تعزيز دور ومشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في منطقتينا في التنمية الاقتصادية وكذلك في تخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة؛

اتفقنا على ما يلي:

١- **النهوض** بالتعاون جنوب – جنوب وبين البلدان الأفريقية والعربية وتوثيق العلاقات بين حكومات وشعوب المنطقتين، من خلال تكثيف الزيارات والمشاورات على جميع المستويات؛

٢- **تعزيز** العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين البلدان الأفريقية والعربية من خلال المشاورات المنتظمة بين البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى في أديس أبابا والقاهرة وبروكسل وجنيف وواشنطن ونيويورك من بين مدن أخرى وذلك بهدف تنسيق المواقف ووضع سياسات مشتركة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك،

٣- **دعوة** جميع الأطراف المعنية إلى إيجاد تسويات سلمية للازمات السياسية في المنطقتين؛

٤- **دعم** التقدم المحرز في بناء السلام وإعادة الأعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات في المنطقتين **وتشجيع** البلدان المعنية على مواصلة وتعزيز جهودها **ودعوة** المجتمع الدولي ومؤسسات التمويل الدولية لمساعدة هذه البلدان من خلال تخفيف عبء الديون عليها ورفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على بعضها؛

٥- **تعزيز التعاون** والتنسيق بين البلدان الأفريقية والعربية لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله بما في ذلك تجريم دفع الفدية للإرهابيين والتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وتقديم المزيد من الدعم للجهود الدولية في هذا الصدد؛

٦- **الإدانة** بشدة الأعمال الإرهابية وعمليات التهريب بكافة أشكاله في أفريقيا وفي المنطقة العربية وخاصة في منطقة الساحل والصحراء، والتي نجمت عنها الأزمة الخطيرة التي تشهدها مالي ودعوة البلدان الأفريقية والعربية إلى تأييد تنفيذ الإستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة في الساحل.

٧- **إعادة تأكيد** الالتزام القوي بالإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن ليعكس الواقع العالمي الحالي وجعله متوازناً إقليمياً وأكثر عدلاً وديمقراطية وفعالية، والدعوة إلى تنسيق مواقف الجانبين في هذا الصدد والأخذ في الاعتبار توافق إيزلويني بالنسبة للاتحاد الأفريقي وقرارات مجلس جامعة الدول العربية ذات الصلة؛

٨- **وضع** الشروط الضرورية في البلدان الأفريقية والعربية لتشجيع وتسهيل الاستثمار في البلدان العربية والأفريقية، فضلاً عن ذلك الحاجة إلى زيادة حجم تدفقات التجارة والاستثمار بين المنطقتين ودعم مبادرات التنمية الصناعية الحالية بغية الحد من الفقر وخلق فرص العمل للمواطنين من الشباب؛

٩- **تعزيز** التعاون وتشجيع وتسهيل الاستثمار في مجال الطاقة، بما في ذلك الاشتراك في تطوير مصادر طاقة جديدة ومتجددة وتشجيع الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات طاقة موثوق بها وحديثة بأسعار معقولة في المنطقتين؛

١٠- **دعوة** مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمؤسسات والصناديق المالية القائمة في المنطقتين لتشكيل فريق عمل لتنسيق جهودها ولتنفيذ المشروعات الأفريقية العربية المشتركة بما فيها خطة العمل المشتركة ٢٠١١ – ٢٠١٦؛

١١- **تنسيق** مواقفنا في المفاوضات المتعددة الأطراف حول التجارة والعمل معاً من أجل تحقيق نتائج متوازنة من خلال المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في بالي، إندونيسيا في ديسمبر ٢٠١٣، حول الإمكانيات المتاحة لتيسير التجارة والجوانب المتعلقة بالزراعة لضمان حزمة مقبولة للبلدان الأقل نمواً إلى جانب الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية لصالح البلدان النامية؛

١٢- **تعزيز** المنتدى الاقتصادي الأفريقي – العربي لتعزيز دور ومشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في الإقليمين في عملية الشراكة؛

١٣- **دعوة** المؤسسات المالية الأفريقية والعربية وكذلك أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى دعم التجارة بين دول المنطقتين الأفريقية والعربية طبقاً لخطة العمل المشتركة ٢٠١١-٢٠١٦؛

١٤– **دعوة** غرف التجارة والصناعة وكذلك مؤسسات القطاع الخاص الأفريقية والعربية إلى عقد اجتماعات وإجراء مشاورات منتظمة بغية تعزيز علاقات العمل بينها؛

١٥– **الترحيب** باستضافة المملكة المغربية للدورة السابعة للمعرض التجاري العربي الأفريقي من ١٩ إلى ٢٣ مارس ٢٠١٤، و**دعم** تنظيم المعرض الأفريقي العربي مرة كل سنتين بالتناوب بين المنقطتين الأفريقية والعربية والقيام بأنشطة أخرى لتعزيز التجارة وتشجيع القطاعين العام والخاص في المنطقتين على المشاركة بفاعلية في التحضير لتنظيم مثل هذه النشاطات؛

١٦– **تشجيع** الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في المنطقتين إلى الاضطلاع بدور رئيسي في النهوض بالزراعة؛

١٧– **تعزيز** التعاون في المسائل المتعلقة بالتنمية الريفية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي. وفي هذا الصدد، نهنئ المملكة العربية السعودية على نجاح استضافتها للاجتماع الوزاري الأفريقي العربي الثاني حول الزراعة والأمن الغذائي الذي عقد في الرياض في ٢ أكتوبر ٢٠١٣؛

١٨– **دعوة** مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع المؤسسات المالية الأفريقية والعربية والقطاع الخاص إلى العمل لدعم تنفيذ برامج تطوير البنية التحتية في كلا المنطقتين، مع التركيز على النقل والمياه والصرف الصحي والاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

١٩– **دعم** برامج التعاون الخاصة بالتبادل الثقافي التي ترمي إلى تعزيز القيم المشتركة بين الشعوب الأفريقية والعربية؛ **والترحيب** بافتتاح مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات ودعوة الدول الأعضاء للتعاون مع المركز؛

٢٠- **تجديد** التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون في مجال التعليم وبرامج البحث العلمي وتقاسم أفضل التجارب في هذين المجالين من خلال تنظيم أنشطة مشتركة؛

٢١- **وضع** برامج صحية متكاملة مع برامج التنمية. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بضمان وصول الفئات المستضعفة إلى الأنواع الأساسية والضرورية من الأدوية. وعليه، فإننا نؤيد المبادرات الرامية إلى إدماج سياسات مكافحة الأمراض الوبائية (الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز) والأمراض غير السارية في برامج التعليم والإعلام وتوعية الجمهور؛

٢٢- **دعم** الاستراتيجيات والمبادرات الرامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة بغية تحقيق المساواة والإنصاف ورفع مستوى الوعي العام بالمبادئ والقيم الإنسانية التي تضمن حقوق المرأة ودورها في المجتمع؛

٢٣- **دعوة** جميع الحكومات إلى سن القوانين اللازمة لحماية الشباب والمرأة وتعزيز تمكينهم على الصعيد الاقتصادي وضمان مشاركتها في عملية صنع القرار على قدم المساواة مع الرجل وضمان مشاركتها الكاملة في جميع جوانب الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

٢٤- **دعم** سبل الاتصال بين منظمات المجتمع المدني في المنطقتين العربية والأفريقية تعزيزاً للعلاقات الشعبية ودعوتها إلى مواصلة الاضطلاع بدورها الإيجابي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار والمساعدة الإنسانية والتنمية وطلب قيام مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعزيز التفاعل مع هؤلاء النشطاء؛

٢٥- **تعزيز** قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتزويدهما بجميع الوسائل الضرورية، بما في ذلك الدعم المالي

والفني، لتمكينهما من تنفيذ إستراتيجية الشراكة الأفريقية العربية وخطة العمل المشتركة ٢٠١١ – ٢٠١٦ وكذلك إعلان الكويت بفعالية؛

٢٦- **دعم** إنشاء اللجنة الفنية الأفريقية العربية للتنسيق ودعم الاستراتيجيات الأخرى لتعزيز التعاون والتنسيق حول مسائل الهجرة والمهاجرين في المنطقتين وتسهيلها من أجل المنفعة المتبادلة بين الشريكين والإعراب من جديد عن ضرورة توفير الأمن والحماية الاجتماعية للمهاجرين، وتقديم الدعم للدول المستقبلة للمهاجرين والنازحين واللاجئين في دول المنطقتين وبخاصة بوركينافاسو وجمهورية اليمن؛

٢٧- **إنشاء** مركز أفريقي عربي لتبادل المعلومات للحد من تسلل المهاجرين غير الشرعيين.

٢٨- **ترشيد** إقامة المؤسسات الأفريقية العربية المشتركة لتجنب الازدواجية في الجهود والأعباء المالية على المنظمتين المعنيتين بالتنسيق وتكليف لجنة الشراكة الأفريقية العربية باتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد؛

٢٩- **اتخاذ** الإجراءات والتدابير التي تعتبر ضرورية للتنفيذ الفعال لخطة العمل بما في ذلك تفعيل الهياكل المشتركة وترشيدها؛

٣٠- **إضفاء الصبغة المؤسسية** على اجتماعات آليات رصد ومتابعة الشراكة الأفريقية العربية وتعزيز المشاورات المشتركة بين الأمانتين، وإشراك التجمعات شبه الإقليمية في المنطقتين في تنفيذ هذه الشراكة؛

٣١- **تطبيق** مبدأ التناوب في استضافة القمة الأفريقية العربية والاتفاق، بالتالي، على عقد القمة الأفريقية العربية الرابعة في أفريقيا في عام ٢٠١٦؛

حرر في مدينة الكويت في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٣